

# **دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية**

سيف بن سالم بن ناصر اللمكي \*

# دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز

## المشاركة السياسية للمرأة العمانية

*الكلمات المفتاحية: المشاركة السياسية، القدرات القيادية.*

### 1. المقدمة

جاء الاهتمام الحديث والمعاصر بمشاركة المرأة في أنشطة الحياة تعبيراً عن الجهود الهادفة إلى التغيير، وإحداث تحولات اجتماعية، والتي لا يمكن أن تحدث دون المشاركة الفاعلة للمرأة، وهذا ما عبرت عنه كافة الندوات والمؤتمرات التي تناولت قضايا المرأة، وهو بالتأكيد ما أظهرته ممارسات الحركات النسوية في تحركها ونضالها.

وفي ضوء هذا صارت المشاركة السياسية للمرأة تحدياً واحداً من أبرز وأهم السمات التي تعبر عن الديمقراطية فهي تعبير صريح عن مشاركة المرأة، بصفتها مواطناً، في المساهمة الإيجابية الفعالة والمشاركة في اتخاذ القرارات التي تخدم قضايا المجتمع بغية النهوض بالبلاد تنموياً في ظل تغير الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وبالتالي تأثر التعاملات الثقافية والقيمية بصفة عامة.

ويظهر تأثير دور المرأة السياسي من الدراسة التي أجريت في مجلس العموم البريطاني وتفيد بأن المجلس حتى قبل عام 1977م لم يكن يعير اهتماماً كبيراً بقضايا المرأة والأسرة ومن بينها قضايا مؤسسات رعاية الأطفال وإجازات الأمومة والبدلات ذات الصلة بطبيعة المرأة، ولكن هذا الوضع تبدل بعد عام 1977م أي بعد وصول 101 امرأة إلى البرلمان البريطاني (96) منهن إلى مجلس العموم و(5) إلى مجلس اللوردات، وفي ضوء هذا التغيير أصبح مجلس العموم البريطاني صديقاً للمرأة وأجاز القوانين والتشريعات التي تخدم قضاياها [1].

وفي نفس الإطار تؤكد جورجيا دورست لاهتي "أستاذة العلوم السياسية في جامعة ويسكونسن الأمريكية" في الحكومات التي تتبوأ فيها النساء مناصب قيادية، يحصل الجميع على رعاية

**الملخص** - هدفت الدراسة إلى معرفة واقع دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية، والإفادة من نتائج هذه الدراسة لصناع القرار في سلطنة عمان في تنمية المشاركة السياسية للمرأة العمانية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللاتي يمارسن المشاركة السياسية في محافظة مسقط، عددهن حوالي 950 امرأة وقام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية، بلغ عددها (150) امرأة، من المجتمع الأصل. واستخدم الباحث الاستبانة، لتحقيق هدف الدراسة، وتم قياس صدقها بعرضها على مجموعة من الخبراء والمتخصصين بلغ عددهم (12) محكماً، حيث تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (73) فقرة، ولمعرفة ثبات الأداة قام البحث بقياس ثبات أداة البحث من خلال معامل الاتساق الداخلي للأداة وفق معامل ألفا كرنباخ، حيث بلغ (96.5%).

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها: تدني مستوى دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية، واقتصارها على جوانب مثل التعليم، ومحو الأمية، دون اهتمامها بالمقابل بالقضايا المتصلة بالثقافة السياسية، وتطبيقاتها في الواقع العملي والسياسي.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بالتالي:

- تنشئة المرأة في إطار الأسرة على قيم الحوار وإبداء الآراء، والديمقراطية والعدل، والمساواة، والتشارك لدى الجنسين.
- التوسع في تناول قضايا المشاركة السياسية وأهمية الشورى من خلال المقررات الدراسية والمحاضرات والأنشطة المدرسية والجامعية.
- تقديم خطاب ديني واقعي يسهم في إزالة الفوارق بين الرجال والنساء، وتمتين روابط التكامل والمشاركة في الحياة العامة.
- تنظيم حملات إعلامية للتوعية بالتكامل بين الجنسين، وتعزيز صورة المرأة ودورها في عملية التنمية، وإبراز دورها في تولي المسؤوليات والسلطة، على مستوى المنزل ورعاية الأطفال.
- تشجيع سياسة مشاركة المرأة في الحياة العامة، من خلال المنظمات الاجتماعية والنسائية.

الاهتمام العالمي، بل شاركت فيه قولاً وفعلاً والتزاماً. وقد أكدت رحيلة بنت عامر بن سلطان الريامية على التزام السلطنة في تمكين المرأة وحسن قيادتها في شتى المجالات، وجاء ذلك في الورقة التي قدمتها إلى ندوة "دور المرأة في الإدارة في منطقة الخليج العربي (13-14 أكتوبر 2002 الدوحة قطر) بعنوان "تجارب الدول الخليجية في مجال تعزيز وتعميق دور المرأة في ممارسة حقوقها القيادية المجتمعية، إذ شاركت في تلك الندوة وقد كانت عضواً في مجلس الشورى العماني حينها، [7].

وفي هذا المضمار حرصت القيادة العمانية على إيلاء المرأة العمانية عنايته لتكون عوناً للرجل وشريكاً له في بناء المجتمع العماني السليم المعافى، ووجه بتعليمها وتمليكها سلطة المعرفة التي تمثل وسيلة العصر لبناء خلايا العمل والإنتاج وإدارة الشؤون العامة للدولة. وقد أكدت القيادة العمانية في أكثر من موقف على ترسيخ قواعد تعليم الفتاة وأخذ دورها الحيوي كي تقوم بدورها في مصير البلاد، وقد ضمن هذه القواعد في النظام الأساسي للدولة في المواد 77-80. ووفقاً لمبدأ المساواة بين الجنسين لم توضع أحكام خاصة بالنساء على أساس طبيعة المرأة وظروفها، بل نص البند (7) من المادة الأولى من قانون العمل على تعريف العامل بأنه "كل ذكر أو أنثى يعمل لقاء أجر أياً كان نوعه، لدى صاحب عمل وتحت إدارته وإشرافه، سواء أكان ذلك العمل يدوياً أو خلافاً" [7]، وبهذا أيضاً ساهمت الدولة في تمكين المرأة تمهيداً لمشاركتها السياسية التشريعية والتنفيذية، وأسفر عن ذلك من عضوية في مجلس الدولة ومجلس الشورى.

من هذا المنطلق وتحديداً من اتخاذ "المشاركة" أساساً للقيادة الجيدة سيركز الباحث على استخدام المشاركة السياسية والنيابية والمجتمعية وفي مراكز اتخاذ القرار التشريعي والتنفيذي والمجتمعي، لتحديد دور التربية في تنمية القدرات القيادية للمرأة العمانية.

## 2. مشكلة الدراسة

ومن هنا جاءت دوافع إجراء هذه الدراسة، لتسليط بؤرة الضوء

أفضل من قبل هذه الحكومات" [2].

وخلال هذا المناخ بدأت قضية المشاركة السياسية للمرأة تظهر وتأخذ حلقها في النقاش العام والدراسات والبحوث، وقد عرف صومائيل ها نتجتون نلسون المشاركة السياسية بأنها: "النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي، سواء أكان هذا النشاط فردياً أم جماعياً، منظماً أم عفويًا، متواصلًا أو متقطعًا، سلمياً أم عنيفًا، شرعياً أم غير شرعي، فعالاً أم غير فعال" [3].

وكما يقول Burns: فالمشاركة السياسية نشاط اختياري يهدف إلى التأثير في السياسات العامة أو اختيار القادة السياسيين، أي المشاركة في الانتخابات مباشرة حق الانتخاب، مما يتيح للشخص المشارك لعب دوره في وضع الأهداف العامة للمجتمع وأفضل الوسائل لتحقيقها [4]. هذا التعريف يغطي تقلد منصب سياسي وعضوية حزب ما، الترشح في الانتخابات، التصويت، العمل في الجماعات الطوعية، المشاركة في مناقشة الأمور العامة.... إلخ.

وفي ظل هذا الوضع الدولي والعام لم يكن العالم العربي بمنأى عن هذه المفاهيم والتطورات في هذا الاتجاه، فقد شاركت الدول العربية في جميع المؤتمرات الدولية، منذ المؤتمر الأول للمرأة، واهتمت بالسياسات والاستراتيجيات الخاصة بقضايا المرأة واتخذت شتى الإجراءات بغية تحقيق أهداف النهوض بالمرأة وتمكينها للمساهمة في النهضة المجتمعية والتنمية المستدامة. وتبعاً لذلك عقدت الدول العربية مؤتمرات متابعة لتوصيات المؤتمرات الدولية التي شاركت فيها، ودخلت 17 دولة عربية طرفاً في إتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، وهي: البحرين، سورية، السعودية، موريتانيا، الجزائر، فلسطين، الأردن، العراق، الكويت، المغرب، اليمن، تونس، جزر القمر، لبنان، جيبوتي، ليبيا ومصر، [5]، وكان محور المشاركة في صنع القرار من بين المحاور التي تبنتها الدول العربية في الاجتماع الوزاري العربي المنعقد في سبتمبر 1996م [6].

ولم تكن سلطنة عمان وبقية الدول الخليجية ببعيدة عن

وبناءً على هذا تأتي أهمية الحاجة إلى امتلاك مجموعة من القدرات القيادية التي تساعد على المشاركة السياسية الفاعلة، وهذا يعتمد بشكل أساسي على التربية كونها تمتلك الوسائط المهمة في بلورة هذه القدرات القيادية، وتمييزها من خلال المؤسسات التربوية المختلفة، من الأسرة، والمدرسة، ووسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، ولا بد لها من دور أساسي ورئيس في هذا المنظور، ولذلك تنبثق أهمية الدراسة كونها تسعى إلى التحقق والكشف عن دور التربية في تنمية هذه القدرات، وفي هذا السياق يأتي دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية، لما لها عبر مؤسساتها المختلفة من تأثير محوري في مساعدة الفرد على تنمية قدراته القيادية، وخاصة ما يتصل بالسلوك السياسي المتوقع ممارسته في حياته السياسية، وصناعة الوعي وتكوين الاتجاهات للمشاركة السياسية الفاعلة في المجتمع، بحيث يحقق التكيف الإيجابي المثمر مع نفسه ومع بيئته.

#### ب. أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى:

- معرفة واقع دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية.
- معرفة أدوار الأسرة، المؤسسات التعليمية، المؤسسات الدينية، المؤسسات الإعلامية، منظمات المجتمع المدني في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية.
- الإفادة من نتائج هذه الدراسة لصناع القرار في عمان في تنمية المشاركة السياسية للمرأة العمانية.

#### ج. حدود الدراسة

امتدت الفترة الزمنية للدراسة خلال عامي 2012/2013م ومجالها المكاني محافظة مسقط حيث تتواجد الغالبية العظمى من النساء القياديات في شتى المجالات الخدمية والمجتمعية. أما مجالها البشري فعينة من النساء القياديات في حدود 150 امرأة يمثلن نموذجاً للمرأة القيادية في سلطنة عمان تم توزيعهن حسب المناصب والوظائف والقطاع الحكومي والأهلي والعمل

على المشاركة السياسية، ودور التربية في تنمية القدرات القيادية للمرأة في هذا الاتجاه، حيث تنطلق المشاركة في صنع القرار من مستوى الأسرة والوظيفة والمجتمع المحلي وصولاً إلى المستوى الوطني والقومي، وفي هذا يتساوى الرجل والمرأة باعتبارهما ضلعا للمواطنة في المجتمع، وفي ضوء ما سبق تتحدد مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

- ما واقع دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟  
وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور الأسرة في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟
- ما دور المؤسسات التعليمية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟
- ما دور المؤسسات الدينية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟
- ما دور المؤسسات الإعلامية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟
- ما دور منظمات المجتمع المحلي في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية؟

#### أ. أهمية الدراسة

واكبت المرأة العمانية المتغيرات ودخلت إلى المؤسسات المختلفة واحتلت مراكز مهمة فيها ووصلت إلى المستويات العليا، لكن هناك عدد من المشكلات والمعوقات التي واجهت مشاركتها السياسية، ومنها ما يتعلق بدورها القيادي، نظراً لتأثر هذا الدور بالعوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وهذا معناه تفاوت مستوى القيادة لديها، والاحجام نوعاً ما عن المشاركة السياسية وتضاعل دورها ونصيبها في الترشح للمؤسسات التشريعية، وقد يكون ذلك أحد أسباب الفشل في الفوز بمقعد واحد فقط، في مجلس الشورى للفترة السابعة والأخيرة (2011-2015م)، رغم أن الدولة وفرت لها كل سبل النجاح وشجعتها على خوض الانتخابات.

التففيذية، وتعزيز دورها في هذه المواقع لتكون قادرة على تغيير واقعها وتغيير الآخرين أفراداً أو جماعات أو مجتمعاً بأكمله.

### 3. الاطار النظري والدراسات السابقة

تشير الأدبيات إلى توفر العديد من الدراسات التي تناولت مجال القيادة ومجال تمكين المرأة ومشاركتها السياسية رغم شح الدراسات التي تعالج المشاركة السياسية بصورة مباشرة وإنما كثيراً ما تقوم معالجتها في إطار محور قيادة المرأة، وهي كالتالي:

- دراسة المعمري [10]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية مثل علاقتها بالزوج وتربية الأبناء والمساهمة الاقتصادية في تكاليف المعيشة وعلاقتها الاجتماعية مع الأسرة والمجتمع، ومشاركتها في صنع القرار الأسري في سلطنة عمان، وتكونت عينة الدراسة من (400) زوجة عاملة من العمانيات العاملات في القطاع الحكومي والقطاع الخاص والأعمال الحرة في مدينة مسقط، ويمثلن حوالي 2.5% من مجتمع الدراسة، وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج تتمثل في أن دوافع خروج الزوجة للعمل تمثلت في: تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، واكتساب خبرة حياتية والحصول على مكانة اجتماعية، وإثبات الذات والثقة بالنفس، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع وتجاه الوطن، واكتساب القدرة والمهارة على حل المشكلات الأسرية وتفهمها، وللزوجة العاملة إسهاماً كبيراً في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنها تشارك الزوج في الرأي عبر الحوار والإقناع.

- جودي هاول، [11]

هدفت الدراسة إلى معرفة واقع المشاركة السياسية للمرأة الصينية كما تعكسها مشاركتها في الانتخابات المحلية وتمثيلها في لجان القرى في فترة الإصلاح وخاصة بعد انطلاقة المنافسة الانتخابية للقرى في عام 1988، وبينت الدراسة تدني مشاركة المرأة وعزت أسباب انخفاض نسبة مشاركة المرأة إلى عدم قدرتها على القيادة بسبب التقاليد والقيم المجتمعية التي تصنف المرأة في مستوى أدنى من الرجل، وكذلك عدم ثققتها بالنفس،

التطوعي، بالإضافة إلى بعض النساء ممن كان لهن مشاركات سياسية من خلال انتخابات مجلس الشورى والمجالس البلدية.

### د. التعريفات الإجرائية

- الدور:

هو مجموعة من الأنشطة والفعاليات تحددتها متطلبات وواجبات الوظيفة، مما جعل بعض محلو الدور يرون تمييزاً بين المرأة والرجل في الأدوار وتقسيم العمل وفقاً للخصائص البيولوجية لكل منهما سوى أن هذا لا يسري على الدور في قيادة العمل الوظيفي، ورغم ذلك توجد معوقات تحد من دور ومساهمة المرأة في الأنشطة الاقتصادية المتنوعة على مساهمتها في تنمية المجتمع [8,9].

- المشاركة السياسية:

عبارة عن إرادة حرة للمواطنين، يمارسون عن طريقها أدوات وظيفية فعالة ومؤثرة في الحياة السياسية، تدفعهم روح المواطنة ووعي سياسي مؤطر، نمت من قبل وسائل الإعلام والمدارس والجماعات والتنظيمات السياسية والمدنية، للمساهمة في تنمية الوطن، عن طريق طرح أفكار وآراء من شأنها المساهمة في إيجاد حلول للقضايا المطروحة.

- القيادة (Leader ship):

وبناء على هذا يمكن تعريفها إجرائياً بأنها مجموعة من السلوكيات القيادية للمرأة والمصممة بهدف التأثير على الآخرين من أجل تطوير العمل وتحقيق الأهداف المنشودة في مجال المشاركة السياسية والتمكين السياسي للمرأة العمانية.

- القدرات القيادية:

يمكن تعريفها إجرائياً بأنها امتلاك المرأة العمانية للقوة والامكانيات والقدرة لتصبح عنصراً مشاركاً بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وحضورها على أرض الواقع، بتعزيز قدراتها في المشاركة السياسية عبر مشاركتها بصورة جدية وفعالة في كافة نشاطات المنظمات السياسية والشعبية الأخرى والنقابات المهنية ووصولها إلى مواقع اتخاذ القرار في المجتمع وفي الشورى والمؤسسات الحكومية وأجهزتها

وتفضيل الأسر للبنين على البنات في الفوز بالخدمات مثل خدمات التعليم وبخاصة في المناطق الريفية.

- دراسة المحروقي [12]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الإدارية في وزارة التنمية الاجتماعية، والوقوف على أنماط القيادة الإدارية الممارسة، وتدارس المهارات اللازمة لإنجاح العمل الإداري، والتعرف على أهم المعوقات التي تواجه القيادات الإدارية في تلك الوزارة بسلطنة عمان، واعتمدت الدراسة على أسلوب المسح الاجتماعي والتطبيق العملي باستبانة وزعت على القيادات الإدارية في الوزارة وفي مراكز العمل الاجتماعي التابعة للوزارة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها: وجود تزايد في القيادات النسائية وقد بلغت 18% من جملة القيادات الإدارية. معظم هذه القيادات من الشباب في الفئة العمرية 35-54 سنة.

- دراسة الزدجالي [13]:

هدفت الدراسة إلى التعرف على كيفية تمكين المرأة العمانية، وعلى التحديات التي واجهتها واستطاعت التغلب عليها وصولاً إلى المواقع القيادية، واستخدمت الباحثة منهج البحث الاجتماعي وأدواته من ملاحظة ومقابلة شخصية ومعايشة حياتية للواقع واستبانة، وتشكلت عينة الدراسة من النساء شاغلات المراكز القيادية في محافظة مسقط باعتبارها العاصمة التي توجد بها معظم المؤسسات والمنظمات العامة والخاصة، وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: أن العمل يمثل عاملاً مهماً للمرأة العمانية لتمكينها اجتماعياً واقتصادياً، ولا يوجد تعارض بين العمل ومسؤولية المنزل إذ لا يتجاوز الأمر عملية تنظيم الوقت وتعاون الزوج، كما أن الأسرة العمانية وفقاً للتقاليد والقيم الإسلامية وفي ضوء التعليم والتطور تأخذ رأي المرأة في جميع شؤونها مما يساعد على تمكينها اجتماعياً، وأن الأسرة العمانية في تربيتها للأطفال لا تميز بين الذكور والإناث في معاملتها للأبناء وتوفير احتياجاتهم وحقوقهم، بالإضافة إلى أن للوالدين دور كبير في تكوين شخصية المرأة وتشكيل سماتها القيادية، مع ضرورة إمام المرأة بالحقوق والتشريعات المرتبطة بتمكينها

وبنوعية عملها ونظمه وأهدافه. التعقيب على الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات مجال القيادة بصفة عامة مع التركيز على دور النساء في القيادة، وهو ما يود الباحث استخدامه في الربط بين القيادة والمشاركة السياسية بما يعني الموازنة بين الشروط والمواصفات والمعايير الخاصة بالقيادة والمشاركة السياسية، وتتميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسات في أنها تناقش دور المؤسسات التربوية في تنمية القدرات القيادية لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة العمانية، وهو ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

#### 4. الطريقة والإجراءات

##### أ. منهج الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة المشكلة من خلال أدوات التحليل والاستبيان والمقابلة، لمسح آراء عينة الدراسة المستهدفة وتحليلها، كون ذلك مناسباً لطبيعة الدراسة وتحقيق هدفه.

##### ب. مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من جميع النساء اللاتي يمارسن المشاركة السياسية في محافظة مسقط، عددهن حوالي 950 امرأة ويتوزعن: 450 في القطاع العام و 200 في القطاع الخاص و 300 في القطاع الأهلي وقام الباحث باختيار عينة عشوائية طبقية، بلغ عددها (150) امرأة، بنسبة من المجتمع الأصلي، وتتوزع بنسبة (46.6%) من القطاع العام، (20%) من القطاع الخاص، (33.4%) من القطاع الأهلي.

##### ج. أدوات الدراسة

قام الباحث باستخدام التحليل للوثائق واستطلاع آراء المتخصصين، وكذلك استخدام الاستبانة، لتحقيق هدف الدراسة، وتم بناؤها من خلال الرجوع إلى عدد من الدراسات السابقة، وكذلك الأدلة، المتصلة بموضوع البحث، من أهمها: دراسة المعهد العربي لحقوق الانسان [14]، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات [14].

للأداة مرتفع ومناسب لإجراء الدراسة.

- التحليل الاحصائي للبيانات:

### 5. النتائج

جاءت النتائج على النحو التالي:

للإجابة على سؤال الدراسة الرئيس "ما واقع دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية" فقد تم تقسيم النتائج حسب الأسئلة الفرعية للدراسة.

- للإجابة عن السؤال الفرعي الأول والذي ينص على "ما دور الأسرة في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة؟" فقد استخدم الباحث التكرارات والقوة النسبية والوزن النسبي لاستخراج دور الأسرة والجدول 1 يوضح ذلك.

وتكونت الاستبانة بصورتها الأولية من جزئين: يتناول خصائص العينة، والجزء الثاني محاور الاستبيان، يتضمن (5) مجالات، تحتوي على (83) فقرة، ولمعرفة صدق الأداة قام الباحث بعرض أداة البحث على مجموعة من الخبراء والمتخصصين بلغ عددهم (12) محكماً، لبيان رأيهم في وضوح الاداة، وسلامتها، ومدى انتماء كل فقرة لمجالها، وقد تمت الاستفادة من ملاحظاتهم، وتم تعديل الأداة في ضوءها، حيث تكونت الاستبانة بصورتها النهائية من (73) فقرة.

ولمعرفة ثبات الأداة قام البحث بقياس ثبات أداة البحث من خلال معامل الاتساق الداخلي للأداة وفق معامل ألفا كرنباخ، حيث بلغ (96.5%) وهذا يدل على أن معامل الاتساق الداخلي

### جدول 1

يبين دور الأسرة في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

م	البنود	مدى الممارسة					
		ضعيف	متوسط	جيد	جيد جدا	القوة النسبية	
الترتيب						الوزن النسبي %	
15	تشجع الأسرة على التعليم باعتباره أحد حقوقي	2	7	32	109	548	91
12	تشجعني أسرتي على حل المشكلات	2	13	39	92	529	88
14	تنمي الأسرة قدرتي على إقامة علاقات إنسانية داخل الأسرة	3	18	32	97	523	87
9	تدعم الأسرة الاتجاهات الايجابية للمرأة نحو القيم الإنسانية، كالعدل والمساواة، واحترام الرأي الآخر وغيرها	3	12	46	89	521	87
6	أسرتي غرست فيني قيم الثقة بالنفس	2	15	44	89	520	87
5	ساهمت أسرتي في تعزيز الروح الوطنية لدى	5	13	43	89	516	86
11	تنمي الأسرة قدرات العمل الجماعي لدى	5	19	39	87	508	85
10	تنمي الأسرة قدرات القيادة الذاتية لدى	6	16	45	83	505	84
13	تشجعني أسرتي على إبداء الرأي بطرق فعالة	6	16	53	75	497	83
1	تقوم التنشئة داخل أسرتي على مبدأ تحمل المسؤولية	2	24	53	71	493	82
2	تهتم أسرتي بتنمية ثقافة الاعتذار والاعتراف بالخطأ عند تأكد حدوثه	5	21	50	74	493	82
3	تعلمت مبدأ الحوار داخل أسرتي	6	20	58	74	484	81
7	يشاركني والذي في اتخاذ القرار داخل الأسرة	14	18	55	63	467	78
4	تعرفت على السلوك الديمقراطي داخل الأسرة	11	26	59	54	456	76
8	تشجعني الأسرة على ممارسة حقوقي السياسية كالإنتخاب والترشح في المجالس النيابية	24	36	37	53	419	70
16	تشجعني الأسرة على الإنضمام لعضوية المنظمات والجمعيات الأهلية وكذلك رئاسة مجلس إدارتها	28	37	43	42	399	66

يتبين من الجدول (1) أن دور الأسرة في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية جاء في المرتبة الأولى بالنسبة لبقية أبعاد أداة البحث (الاستبانة)، حيث حصل على وزن نسبي (77%)، وهذه النتيجة ذات علاقة بمكانة الأسرة في المجتمع العربي عموماً، والمجتمع العماني على وجه الخصوص، فالأسرة ذات تأثير كبير على أفرادها، وتسهم بصورة فاعلة في التنشئة الاجتماعية لأبنائها، ولا تخرج المرأة عن هذا الإطار، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يظهر من الجدول أولوية ادوار الأسرة في المجتمع العماني في تنمية المشاركة السياسية للمرأة، ودعم قدراتها القيادية، حيث جاءت فقرات هذا المجال لتعكس ذلك بوضوح، فالفقرة الأولى الخاصة بتشجيع الأسرة للمرأة على التعليم باعتبارها أحد حقوقها، حازت على وزن نسبي (91%)، بينما يلاحظ أن الفقرات ذات البعد السياسي، جاءت في نهاية قائمة أدوار الأسرة، وهي: تشجعي الأسرة على ممارسة حقوقي السياسية كالانتخاب والترشح في المجالس

النيابية، وتشجعي الأسرة على الانضمام لعضوية المنظمات والجمعيات الأهلية وكذلك رئاسة مجلس إدارتها، ووزن نسبي (70%، 66%) لكل منهما على التوالي.

ويتضح من خلال ذلك أن الأولوية هي للتعليم باعتباره مصدر الوعي، وتراكم الخبرات، وتنمية القدرات، ثم تأتي فقرات تتصل بحل المشكلات، وبالعلاقات الإنسانية، وهذه الأدوار في معظمها ذات صبغة اجتماعية، في حين أن الأدوار المتصلة بتنمية القدرات السياسية كانت في آخر الأولويات، وهذا الترتيب منطقي وواقعي، إلى حد كبير، ويتسق مع طبيعة المجتمع العماني وعاداته وتقاليده، وثقافته المكتسبة، والأسرة هي أكثر الأبعاد تعبيراً عن ذلك.

- للإجابة عن السؤال الفرعي الثاني والذي ينص على "ما دور المؤسسات التعليمية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة؟" فقد استخدم الباحث التكرارات والقوة النسبية والوزن النسبي لاستخراج دور الأسرة والجدول 2 يوضح ذلك.

## جدول 2

### يبين دور المؤسسات التعليمية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

م	البنود	مدى الممارسة				
		ضعيف	متوسط	جيد	جيد جداً	القوة النسبية
		7	32	53	58	462
		6	26	70	48	460
		5	35	70	41	447
		10	41	58	41	430
		8	42	62	38	430
		14	41	56	39	420
		13	41	60	36	419
		22	33	57	38	411
		8	57	57	28	405
		10	61	53	26	395
		21	47	49	33	394
		27	44	55	24	376
		19	56	57	18	374
		24	53	49	24	373
		24	57	49	20	365
18	تهتم المؤسسات التعليمية بتعميم تعليم المرأة ومراكز تأهيلها	7	32	53	58	462
9	تنمي المؤسسات التعليمية القدرة على التكيف في العمل ضمن مجموعات	6	26	70	48	460
8	تساهم المؤسسات التعليمية في توليد القدرة على مخاطبة الآخرين ومناقشتهم	5	35	70	41	447
1	تشجع المؤسسات التعليمية على تنمية الإبداع والابتكار	10	41	58	41	430
10	تنمي المؤسسات التعليمية القدرة على فهم الذات والثقة بالنفس	8	42	62	38	430
16	تشجع المؤسسات التعليمية على إقامة الأنشطة التدريبية (المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش) لرفع مستوى الوعي بالمشاركة السياسية للمرأة	14	41	56	39	420
6	تشجع المؤسسات التعليمية على تقوية روح المبادرة وتقديم المصلحة العامة على المصلحة الخاصة	13	41	60	36	419
7	للمؤسسات التعليمية دور في حماية الفتاة من أوجه الفساد السياسي	22	33	57	38	411
14	تنمي المؤسسات التعليمية القدرة على عرض الأفكار بكفاءة	8	57	57	28	405
15	تنمي المؤسسات التعليمية القدرة على التفكير الناقد والإبداعي	10	61	53	26	395
2	تقوم المؤسسات التعليمية بدور في حل المشكلات لدى المرأة	21	47	49	33	394
5	تساعد الأنشطة التعليمية المختلفة على تنمية الوعي بالقيم السياسية	27	44	55	24	376
17	تبرز الكتب الدراسية الأدوار الحديثة للمرأة وخاصة الأدوار السياسية في الكتب الدراسية	19	56	57	18	374
11	تتضمن المناهج التعليمية مقررات تتصل بالإدارة	24	53	49	24	373
3	تساعد المؤسسات التعليمية على تشخيص القدرات السياسية لدى المرأة	24	57	49	20	365



15	61	365	25	39	62	24	12	تتضمن المناهج التعليمية مقررات تتصل بالقيادة والاتصال
16	60	358	19	49	53	29	4	تهتم المناهج الدراسية بالإدراكات السياسية للمتعلمة بشكل مبكر
17	57	340	16	38	66	30	13	تتضمن المناهج التعليمية المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة

منهما على التوالي. ويلاحظ من ذلك تقارب الاستجابات بين البعدين، (1، 2)، وتقارب الأولويات بين كل منهما، فالأولوية هي للتعليم وما يتصل به بدرجة أساسية، ثم تأتي فقرات تنمية القدرات السياسية في آخر الأولويات، ولهذا البعد صلة بالبعد الأول وتأثره بالواقع الاجتماعي، فالمشاركة السياسية للمرأة محصلة في جزء كبير منها لعوامل اجتماعية.

- للإجابة عن السؤال الثالث والذي ينص على "ما دور المؤسسات الدينية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة؟" فقد استخدم الباحث التكرارات والقوة النسبية والوزن النسبي لاستخراج دور الأسرة والجدول 3 يوضح ذلك.

يتضح من الجدول (2) أن دور المؤسسات التعليمية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة حصل على المرتبة الثانية، بوزن نسبي (67%) وتشير هذه النتيجة إلى موقع التعليم في المجتمع العماني، باعتباره تالياً ولاحقاً لدور الأسرة، ومكماً لها، وترتبت فقرات هذا البعد، حسب الوزن النسبي، فجاءت فقرة "تهتم المؤسسات التعليمية بتعميم تعليم المرأة ومراكز تأهيلها" في المرتبة الأولى، وتلت هذه الفقرة الفقرات ذات الصلة بتنمية الجانب الذاتي لدى المرأة، بشكل أكبر، بينما كانت فقرة "تهتم المناهج الدراسية بالإدراكات السياسية للمتعلمة بشكل مبكر" وفقرة "تتضمن المناهج التعليمية المواثيق والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالمشاركة السياسية للمرأة" ذات وزن نسبي أقل يتراوح بين (60%، 57%) لكل

### جدول 3

يبين دور المؤسسات الدينية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

الترتيب	الوزن النسبي %	القوة النسبية	مدى الممارسة			البنود	م
			جداً	جيد	متوسط		
1	83	496	72	53	24	1	تغرس المؤسسات الدينية القيم والمعتقدات الدينية التي تؤثر في توجيه سلوكيات الأفراد في المجتمع
2	78	461	48	68	31	3	تقوم المؤسسات الدينية بدور في موازنة قضايا تعليم المرأة ومحو أميتها
3	75	453	49	61	34	6	للمؤسسات الدينية دور في التأصيل الديني للتنشئة السياسية لأفراد المجتمع
4	74	446	47	62	31	10	تساعد المؤسسات الدينية على تنمية ثقافة الواجبات والحقوق لدى أفراد المجتمع دون تمييز على أساس الجنس
5	70	420	30	72	36	12	تشجع المؤسسات الدينية على تنمية قيم المشاركة السياسية لدى أفراد المجتمع باعتبار ذلك مطلب ديني
6	68	408	28	67	40	15	توجه المؤسسات الدينية وترشد مؤسسات التنشئة المختلفة من أجل القضاء على التمييز بين الجنسين
7	67	405	28	61	49	12	تقدم المؤسسات الدينية خطاب ديني مشجع على إزالة الصورة النمطية عن المرأة في المجتمع
8	66	396	31	59	35	25	تساهم المؤسسات الدينية في التوعية بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال المناسبات الوطنية المختلفة
9	65	392	23	65	43	19	تساهم المؤسسات الدينية في التوعية بالمشاركة السياسية للمرأة من خلال المناسبات الدينية المختلفة

10	61	369	19	52	58	21	تقوم المؤسسات الدينية ببناء خطاب ديني يشجع أفراد المجتمع على دعم المشاركة السياسية للمرأة	3
11	60	360	17	51	57	25	تشجع المؤسسات الدينية المبادرات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة ومنها السياسية	11
12	60	359	22	44	55	29	تأزر المؤسسات الدينية قضايا المرأة في المجال السياسي	10

ويتبين من خلال ذلك اتساق استجابات أفراد عينة البحث في تقدير مدى ممارسة هذه الأدوار من قبل المؤسسات الدينية مع البعدين السابقين، المتعلقين بالأسرة، والمؤسسات التعليمية، ومع أن ذلك لا يعكس روح الدين، بالمقام الأول، وإنما نتيجة عوامل عديدة بعضها يتعلق بتفسيرات دينية جاءت مشوهة أو ذهبت بعيداً عن المعنى الحقيقي، وبعضها يتعلق بظروف اجتماعية، بدرجة أساسية، وما يتعلق بها من موروث ثقافي.

- للإجابة عن السؤال الفرعي الرابع والذي ينص على "ما دور المؤسسات الإعلامية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة؟" فقد استخدم الباحث التكرارات والقوة النسبية والوزن النسبي لاستخراج دور الأسرة والجدول 4 يوضح ذلك.

يوضح الجدول (3) أن مجال دور المؤسسات الدينية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة حقق المرتبة (3)، بوزن نسبي (75%)، وجاءت فقرات المجال مرتبة حسب أولوياتها، من وجهة نظر أفراد عينة البحث، فالفقرتان "تعزز المؤسسات الدينية القيم والمعتقدات الدينية التي تؤثر في توجيه سلوكيات الأفراد في المجتمع"، و"تقوم المؤسسات الدينية بدور في مؤازرة قضايا تعليم المرأة ومحو أميتها" حصلت على الترتيب الأول والثاني على الفقرات، بينما الفقرتان "تشجع المؤسسات الدينية المبادرات الخاصة بتعزيز حقوق المرأة ومنها السياسية" و"تأزر المؤسسات الدينية قضايا المرأة في المجال السياسي" كانت في نهاية الفقرات من حيث أوزانها النسبية، وترتيبها.

#### جدول 4

يبين دور المؤسسات الإعلامية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

الترتيب	الوزن النسبي %	القوة النسبية	مدى الممارسة			البنود	م	
			جيد جداً	متوسط	ضعيف			
1	82	491	70	55	21	4	تشجع والمؤسسات الإعلامية وتعزز تعليم المرأة ومحو أميتها	11
2	80	481	69	50	24	7	تبرز المؤسسات الإعلامية الصور الإيجابية للمرأة ودورها في المشاركة لتنمية مجتمعا	10
3	79	477	63	57	24	6	تساعد المؤسسات الإعلامية على تغيير صورة المرأة عن نفسها من خلال تقديم النماذج النسائية الناجحة	5
4	79	476	63	57	23	7	تحرص تعزيز مكانة الأسرة والنسيج الاجتماعي السليم	8
5	77	465	53	65	26	6	تساهم المؤسسات الإعلامية في توعية أفراد المجتمع بواجب المشاركة السياسية للمرأة في المناسبات المختلفة	7
6	77	463	59	53	30	8	تقوم المؤسسات الإعلامية بتوعية أفراد المجتمع بواجبات وبحقوق المرأة السياسية	6
6	77	463	51	68	24	7	تتمي المؤسسات الإعلامية أخلاقيات المشاركة السياسية، مثل الحوار والتسامح والصدق، وغيرها	12
7	77	462	59	50	35	6	تعزز المؤسسات الإعلامية مشاركة المرأة في العملية السياسية من خلال البرامج الإعلامية المختلفة	9
8	75	448	45	69	25	11	تساعد المؤسسات الإعلامية على تكوين اتجاهات إيجابية نحو مشاركة المرأة في العملية السياسية	13

9	75	447	50	55	37	8	تقدم المؤسسات الإعلامية خطاب إعلامي داعم للمشاركة السياسية للمرأة	4
10	72	435	43	62	32	13	تهتم المؤسسات الإعلامية ببناء مواد إعلامية تؤكد على إزالة التمييز بين الذكور والإناث	2
11	72	434	45	60	29	16	تقدم المؤسسات الإعلامية برامج تعزز الدور القيادي للمرأة في المجال السياسي	14
12	71	427	43	55	38	14	تهتم برامج المؤسسات الإعلامية بأهمية التنشئة السياسية للمرأة	3
13	70	422	40	58	36	16	تقدم المؤسسات الإعلامية خطاب إعلامي لتنمية وعي أفراد المجتمع بالمفاهيم السياسية	1

ويتضح من ذلك مدى تأثير العامل الاجتماعي على الممارسة الفعلية ل فقرات هذا المجال، فجاءت ممارسة المؤسسات الإعلامية للأدوار المتصلة بالتعليم في الترتيب الأول، وبالمقابل كان دورها في التنشئة السياسية وتنمية وعي المرأة بالمفاهيم السياسية في آخر الاهتمامات، كما توضح الفقرات، في الاستبيان المغلق والاستبيان المفتوح، وهو ما يعكس الواقع الاجتماعي وموروثاته على أداء المؤسسات الإعلامية، وتكوين الرأي العام، وتأثيراته القوي على ممارسة أدوارها في تنمية القدرات القيادية للمرأة.

- للإجابة عن السؤال الخامس والذي ينص على "ما دور منظمات المجتمع المدني في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة؟" فقد استخدم الباحث التكرارات والقوة النسبية والوزن النسبي لاستخراج دور الأسرة والجدول 5 يوضح ذلك.

يلاحظ من الجدول رقم (4) أن دور المؤسسات الإعلامية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة حقق المرتبة الرابعة، كما يرى أفراد عينة البحث، وترتبت فقراته وفقاً لأوزانها النسبية، حيث جاءت الفقرتان "تشجع والمؤسسات الإعلامية وتعزز تعليم المرأة ومحو أميتها" وتبرز المؤسسات الإعلامية الصور الإيجابية للمرأة ودورها في المشاركة لتنمية مجتمعها" في مقدمة الفقرات بحصولها على أعلى وزن نسبي في هذا المجال، وفي الوقت نفسه كانت الفقرتان "تهتم برامج المؤسسات الإعلامية بأهمية التنشئة السياسية للمرأة" و"تقدم المؤسسات الإعلامية خطاب إعلامي لتنمية وعي أفراد المجتمع بالمفاهيم السياسية" في آخر الفقرات من حيث الترتيب حسب الأوزان النسبية، وهو ما يتفق مع النتيجة السابقة في الأبعاد (1، 2، 3).

#### جدول 5

##### يبين دور منظمات المجتمع المدني في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة

الترتيب	مدى الممارسة						البنود	م
	الوزن النسبي %	القوة النسبية	جيد جداً	جيد	متوسط	ضعيف		
1	73	438	41	63	39	7	تنمي منظمات المجتمع المدني قدرات العمل ضمن فريق أو مجموعات	2
2	72	434	36	78	20	16	تعمل منظمات المجتمع المدني على تغيير الثقافة السائدة حول عمل المرأة في المجالات المختلفة	16
3	72	432	36	70	34	10	تنظم منظمات المجتمع المدني برامج توعية للمجتمع المحلي بأهمية التنشئة الأسرية المتوازنة والحقوق المتساوية بين الذكور والإناث	3
4	72	432	36	74	26	14	تساعد منظمات المجتمع المدني على محو الأمية القانونية للمرأة من خلال التوعية المستمرة وعقد الندوات والمؤتمرات	15
5	71	425	39	59	40	12	تنمي منظمات المجتمع المدني القدرة على تحمل المسؤولية من خلال قيادتها للمجموعات وفرق العمل	1
6	70	420	35	64	37	14	تقيم منظمات المجتمع المدني دورات تدريبية لتنمية قدرات المرأة في الاتصال	5

							والتواصل والعلاقات الإنسانية
7	70	418	33	62	45	10	10 تساعد منظمات المجتمع المدني على بناء قدرات المرأة في إقامة علاقات إجتماعية ناجحة في المجتمع
8	69	416	27	72	41	10	6 تقييم منظمات المجتمع المدني دورات تدريبية لتنمية وعي المرأة بواجباتها وحقوقها
9	68	408	20	80	38	12	4 تنظم منظمات المجتمع المدني حملات توعية للمجتمع بأهمية مشاركة المرأة في الأنشطة التي توصلها للمشاركة السياسية في المستقبل
10	68	406	28	65	42	15	14 تشجع منظمات المجتمع المدني المبادرات الإعلامية الخاصة لتعزيز حقوق المرأة في الوسائل الاعلامية
11	66	398	27	63	41	19	9 تنمي منظمات المجتمع المدني المهارات الذاتية للمرأة في الحوار والتفاوض
12	66	396	26	61	46	17	8 تقييم منظمات المجتمع المدني ورش عمل حول احتياجات المرأة القيادية
13	65	393	24	61	49	16	7 تساعد منظمات المجتمع المدني على نشر الوعي بالاتفاقيات والحقوق الداعمة لحقوق المرأة في المشاركة السياسية
14	64	387	20	64	49	17	12 تعزز منظمات المجتمع المدني مهارات المرأة في معالجة وتحليل القضايا الهامة في المجتمع
15	63	378	19	61	49	21	13 تنمي منظمات المجتمع المدني القدرات الإدارية والتخطيطية في العمل السياسي
16	63	377	23	52	54	21	11 تنمي منظمات المجتمع المدني وعي المرأة بآليات المطالبة بالحقوق السياسية

#### 6. مناقشة النتائج

يبين الجدول (5) دور منظمات المجتمع المدني في تنمية

القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة، وحصل على الترتيب الخامس بالنسبة لبقية المجالات، وبوزن نسبي (68%)، وحصلت فقراته على أوزان نسبية مختلفة، وفقاً لما تراه عينة البحث، حيث أن فقرة "تنمي منظمات المجتمع المدني قدرات العمل ضمن فريق أو مجموعات" كانت في الترتيب الأول بين كل الفقرات في هذا المجال، وتلتها الفقرة "تعمل منظمات المجتمع المدني على تغيير الثقافة السائدة حول عمل المرأة في المجالات المختلفة"، وبوزن نسبي جعلها في الترتيب الثاني، ويتضح من ذلك إن أولويات منظمات المجتمع المدني حسب استجابة أفراد عينة البحث، تركز على موضوع العمل وتغيير النظرة الاجتماعية إليه.

وقد لوحظ مما سبق أن الثقافة السائدة في المجتمع حول المرأة تفرق بين الشأن العام والشأن الخاص، وتحدد أن دور المرأة يقتصر على العمل الخاص المتعلق بأمر المنزل والأولاد، بينما تعتبر إدارة الدولة أي العمل العام جزء أصيل من اختصاص الرجل، إلى جانب ارتفاع نسبة الأمية، وما يصاحبها من تدني في مستوى الوعي، مما يضعف من مدى ممارسة المؤسسات الاجتماعية (الأسرة)، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية، ومنظمات المجتمع المدني، لدورها في تنمية القدرات القيادية للمشاركة السياسية للمرأة، واقتصرها على جوانب مثل التعليم، ومحو الأمية، دون اهتمامها بالمقابل بالقضايا المتصلة بالثقافة السياسية، وتطبيقاتها في الواقع العملي والسياسي.

أما فقرة "تنمي منظمات المجتمع المدني القدرات الإدارية والتخطيطية في العمل السياسي"، وفقرة "تنمي منظمات المجتمع المدني وعي المرأة بآليات المطالبة بالحقوق السياسية"، فحصلت على أوزان نسبية جعل ترتيبهما في آخر الفقرات، وهي فقرات متسقة مع ما سبق في المجالات والأبعاد السابقة.

التنشئة الاجتماعية.

- تنشئة المرأة في إطار الأسرة على قيم الحوار وابداء الآراء، وخدمة الآخرين، والديمقراطية والعدل، والمساواة.

دور المؤسسات التعليمية:

- التوسع في تناول قضايا المشاركة السياسية وأهمية الشورى من خلال المقررات الدراسية.

- الاستعانة بالمختصين من مجلسي الدولة والشورى لإلقاء المحاضرات المتعلقة بالمشاركة السياسية والديمقراطية.

- التوسع في إشراك الطالبات على مستوى المدرسة والجامعة في الجماعات الطلابية وتفعيل أدوارهن ونشاطاتهن في المحيط المدرسي والجامعي بما يؤهلن للممارسة الدور القيادي.

- دور المؤسسات الدينية:

- تقديم خطاب ديني واقعي يسهم في إزالة الفوارق بين الرجال والنساء، وتمتين روابط التكامل والمشاركة في الحياة العامة.

- محور الأمية السياسية للمرأة من خلال توعية الرجل بدوره على مستوى أسرته في نشر قيم الحوار والمساواة، واحترام الرأي الآخر، والعدل.

دور المؤسسات الإعلامية:

- تنظيم حملات إعلامية للتوعية بالتكامل بين الجنسين، وتعزيز صورة المرأة ودورها في عملية التنمية، وإبراز دورها في تولى المسؤوليات والسلطة، على مستوى المنزل ورعاية الأطفال.

- بناء برامج هدفها تشجيع المرأة على ابتغاء الكمال، والمشاركة بصورة فاعلة في عملية الإدارة، واتخاذ القرار.

- زيادة حجم البرامج التي تقدمها وسائل الإعلام المختلفة لتعزيز وتنمية الوعي السياسي لدى المرأة العمانية دور منظمات المجتمع المدني:

- تشجيع سياسة مشاركة المرأة في الحياة العامة، من خلال المنظمات الاجتماعية والنسائية.

- إنشاء منظمات وجمعيات لتمكين دور المرأة السياسي، وتعزيز حقوقها ومكاسبها.

- تقديم نماذج نسائية متميزة مؤهلة لتحفيز المشاركة السياسية

وتتشابه نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة المعمرى [10] التي أسفرت عن عدة نتائج ابرزها تتمثل في أن دوافع خروج الزوجة للعمل تمثلت في: تحسين المستوى الاقتصادي للأسرة، واكتساب خبرة حياتية والحصول على مكانة اجتماعية، وإثبات الذات والثقة بالنفس، والشعور بالمسؤولية تجاه المجتمع وتجاه الوطن، واكتساب القدرة والمهارة على حل المشكلات الأسرية وتفهمها، وللزوجة العاملة إسهاماً كبيراً في اتخاذ القرارات الأسرية، وأنها تشارك الزوج في الرأي عبر الحوار والإقناع.

كما تتشابه ايضاً مع نتائج دراسة جودي هاول، [11] التي توصلت إلى تدني مشاركة المرأة وعزت أسباب انخفاض نسبة مشاركة المرأة إلى عدم قدرتها على القيادة بسبب التقاليد والقيم المجتمعية التي تصنف المرأة في مستوى أدنى من الرجل، وكذلك عدم ثققتها بالنفس، وتفضيل الأسر للبنين على البنات في الفوز بالخدمات مثل خدمات التعليم وبخاصة في المناطق الريفية.

وتتشابه كذلك مع نتائج دراسة الزدجالي [13] التي توصلت إلى العديد من النتائج أهمها: أن العمل يمثل عاملاً مهماً للمرأة العمانية لتمكينها اجتماعياً واقتصادياً، وأكدت أن المرأة العمانية كانت أوفر حظاً من زميلاتها في دول الخليج الأخرى من حيث التعليم والصحة والعناية بالطفولة مما أتاح لها فرصة العمل والتدرج فيه إلى مراتب القيادة، مع مواجهة صعوبات في البداية نتيجة لنظرة الأفراد من الرجال الذين بحكم ثقافتهم المجتمعية يعتقدون أن المرأة عاجزة عن قيادة تلك المؤسسات.

## 7. التوصيات

بناءً على ما تقدم يضع الباحث بعض التوصيات لتفعيل دور التربية في تنمية القدرات القيادية لدعم المشاركة السياسية للمرأة العمانية:

دور الأسرة:

- التأكيد على حق المرأة في التعليم، والزاميته لها، ودعم مسارها التعليمي.

- التركيز على مفهوم التكافؤ، والتشارك لدى الجنسين في

[7] الريامي، رحيلة بنت عامر بن سلطان (2002)، تجارة الدول الخليجية في تعزيز وتعميق درجة المرأة في منطقة الخليج العربي 13-14 أكتوبر 2002، الدوحة، قطر.

[8] البنيوي، لايف عورة (1998م)، أثر عمل المرأة المتعلمة على المشاركة في الانتخابات البرلمانية، شؤون اجتماعية، م 15، ع 57، ص ص 128-141.

[9] خليفة، آمنة (1993)، المرأة والتربية في الإمارات العربية المتحدة، شؤون اجتماعية، م 10، ع 37، ص ص 217-227.

[10] المعمري، وفاء سعيد مرهون، 2005م، عمل الزوجة وأثره على أوضاعها الأسرية، دراسة ميدانية على عينة في مدينة مسقط، رسالة قدمت للحصول على درجة الماجستير في العمل الاجتماعي، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

[12] المحروقي، محمد سعيد أحمد، (2007م)، القيادة الإدارية في مؤسسات العمل الاجتماعي، دراسة تطبيقية على القيادة الإدارية العاملة بوزارة التنمية الاجتماعية بسلطنة عُمان، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عُمان.

[13] الزدجالي، خديجة، 2009م، تمكين المرأة العمانية والتحديات المجتمعية، دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، مصر.

[14] شقير، حفيظة (2004)، دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات، المعهد العربي لحقوق الانسان، تونس.

#### ب. المراجع الاجنبية

[11] Judi Howell (2006). women,s political participation in china: wholleinterests elections.

للمرأة، من خلال الفعاليات والأنشطة المختلفة.  
- التنسيق مع المؤسسات الإعلامية لنشر ثقافة المشاركة السياسية للمرأة، وتشجيعها ودعم خطواتها في هذا الاتجاه.

#### المراجع

##### أ. المراجع العربية

[1] مؤسسة عمان للصحافة والنشر والإعلان، 2011. أريعون عامًا من المكتسبات: المرأة العمانية - واقع وآفاق، مسقط، سلطنة عمان.

[2] الكيومية، أمل راشد عبدالله، 2011: تمكين المشاركة السياسية للمرأة العمانية - رؤى وتوصيات - وثيقة وزارة التنمية الاجتماعية وجامعة السلطان قابوس واليونيسيف بمناسبة يوم المرأة العمانية 2011، مسقط.

[3] جمعية نهوض وتنمية المرأة، 2005، المشاركة السياسية للمرأة في الوطن العربي، دراسة بحثية، إعداد بيبيرس، البنا وعصمت. نشره غير دورية، العدد السابع (2005).

[4] الملكي، سيف بن سالم بن ناصر (2008م)، رؤية المواطنين تجاه تجربة الشورى في سلطنة عمان (دراسة ميدانية في منطقة الباطنة)، رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الآداب تخصص علم اجتماع، جامعة السلطان قابوس، مسقط، سلطنة عمان.

[5] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNAP)، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002م، جدول رقم 31.

[6] بدران، هدى، نموذج لخطة عمل وطنية للدول العربية يتضمن رؤية للمساواة بين المرأة والرجل في الأردن، الاجتماع العربي الثاني لمتابعة مؤتمر "بيجين"، بيروت 12-15 ديسمبر 1998م، ص 20.

# THE ROLE OF EDUCATIONAL INSTITUTIONS IN THE DEVELOPMENT OF LEADERSHIP CAPABILITIES TO ENHANCE WOMEN'S POLITICAL PARTICIPATION OMAN

**Saif Salem Almke**  
**University of Mohammed V Souissi**

**Abstract\_** *The study aimed to find out the reality of the role of education in the development of leadership capacity to support the political participation of Omani women, and benefit from the results of this study to the decision-makers in the Sultanate of Oman in the development of women's political participation in Oman.*

*The researcher used the descriptive analytical method, the study population consisted of all women who are engaged in political participation in the governorate of Muscat, in number about 950 women and the researcher choose a stratified random sample, the number is (150) woman, from the community of origin, and the researcher used the questionnaire, to achieve the objective of the study, was measured sincerity to the attention of a group of experts and specialists numbered (12) arbitrator, where formed resolution in its final form (73) paragraph, and to see the stability of the tool by the research measured the stability of the search tool through the coefficient of internal consistency of the tool according to the coefficient alpha Krnbach, where the (96.5%).*

*The study found a number of results, most notably:*

*- The low level of the role of educational institutions in the development of leadership capabilities to enhance the political participation of Omani women, and limited to aspects such as education, literacy, without interest in the other hand, issues related to the political culture, and its application in practice and policy.*

*The study recommended the following:*

*- The upbringing of women within the family on the values of dialogue and express opinions, and service to others, democracy, justice, equality, and sharing in both sexes.*

*- Expansion in addressing the issues of political participation and the importance of the Shura through courses, lectures, school activities and university.*

*- Provide a realistic religious discourse contributes to remove the differences between men and women, and strengthen the links of integration and participation in public life.*

*- Information campaigns to raise awareness of the complementarity of the sexes, and enhance the image and role of women in the development process, and to highlight their role in assuming responsibilities and authority, at the level of the home and the care of children.*

*- To encourage the participation of women in policy public life, through social organizations and women's groups.*

**Key words:** *political participation, leadership abilities.*